الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون القادر عنه بلا واسطة لكل واحد من الهيولى والصورة او واحد منهما فقط اذ لو لم يكن
شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هف فعلى الاول يلزم صدور اثرين عن امر
واحد وانه مح وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا في القسمين الاولين لكونه واحدا منهما لا بعينه وايضا يلزم خلاف
ما ذكرناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة
وجود الاجسام وانه مح لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة الاجسام ولما بطلت الاقسام الاربعة
تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المطلوب قال مصنف اثبات كثرة العقول
آه اقول لما اثبت وجود العقل في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان يثبت له التعدد وتقرير
البرهان عليه ان الفلك لا بد له من مبدأ قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدأ اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا
آخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام باطل اما الاول فلما بينا ان المعلول الصادر عن
الواجب اولا ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا آخر فالمؤثر منهما اما ان يكون حاويا
بالنسبة الى الآخر او محويا وكلا قسمي الثاني منهما اما انه لا سبيل الى الثاني فلان المحوي اخس
واصغر من الحاوي ولا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم اما ان المحوي اصغر من الحاوي فظاهر
واما انه اخس منه فلان بعده عن المبدأ الاول في سلسلة الممكنات المرتبة اكثر من بعد الحاوي عنه والابعد
اخس بكذا قيل وفيه مصادرة على المطلوب لان المحوي انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان
علة للحاوي لكان اقرب منه الى المبدأ فاثبات عدم علية المحوي بابعديته يكون مصادرة على المطلوب والاولى
ان يقال المحوي اخس من الحاوي لان المحوي اقرب حيزا من الحاوي الى ما يقبل الكون والفساد من العناصر
وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس من الابعد عنه واما ان الاخس الاصغر لا يؤثر
اخس صح

في الاشرف

في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطباع السليمة فان كل صاحب طبع سليم يحكم بامتناع كون الاخس الاصغر مؤثرا
في الاشرف الاعظم وهذه المقدمة اقناعية لم يقم عليها برهان والاولى في ابطال علية المحوي ان يستدل
بما سنذكره في ابطال علية الحاوي من الطريق العام الدال على بطلان كون جسم علة لجسم آخر واما انه لا سبيل
الى الاول فلاثباته طريقتان احديهما خاص يدل على امتناع علية الحاوي بخصوصه وثانيهما عام يدل على امتناع
علية جسم لجسم آخر اما الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجوب وجود
الحاوي فان المعلول متأخر عن العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة ما لم يجب وجودها لم يجب وجود المعلول
ولو قد ثبت ان وجود المحوي متأخر عن وجود الحاوي فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته
اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي لذاته لوجب وجود المحوي مع الحاوي فلا يكون وجود المحوي متأخرا عن
الحاوي هف ولو امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم المحوي مع وجود
الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته ملزوم لامكان اللازم لذاته والا امتنع اللازم مع امكان
الملزوم وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية الحاوي للمحوي يستلزم امكان الخلاء لذاته
وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فيبطل علية الحاوي للمحوي وهو المطلوب واما الطريق العام فبيانه مسبوق
بمقدمة وهي ان تاثير جسم في جسم انما يكون بشرط ان يكون لكل واحد من الجسمين وضع بالنسبة الى الآخر وهذا
بديهي يشهد به استقراء الاجسام ايضا فان النار مثلا انما تؤثر في غيرها بالتسخين ان لو كان بينهما وضع
المقارنة او المقاربة وكذا الشمس انما تضيء ما يقع في محاذاتها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر
من الجسمين مؤثرا في شيء من جزئي المتأثر منهما اعني هيولاه وصورته والا لم يكن مؤثرا فيه هف واذا
تمهد هذا فنقول لو كان جسم ما علة لجسم آخر لكان الاول منهما علة لشيء من جزئي الثاني هيولاه او صورته بحكم الشرط الثاني

Copyright © King Saud University